تزال قيود تقييد الاقامة وغيرها تطبق حتى الان بحق العديد من الشبان الدروز المعارضين للسياسة الرسمية ، وذلك لاسباب « أمنية » طبعا ، مع ان معظم اولئك الشبان كان قد خدم في الجيش الاسرائيلي . وعلى الرغم من أن مستوى معيشة الدروز عامة لا يزال على الحالة التي أشرنا اليها ، فان حملة النفاق المتبادل بين السلطات وبعض زعماء الطائفة لا تزال مستمرة ، وكان من نتائجها العمل على فصل معالجة شؤون الدروز والاهتمام بهم عن الدوائر الحكومية التي تعالج الشؤون العربية عامة في أواخر سنة ١٩٦٧ ، وذلك « لمساواتهم » باليهود اولا ولانه « بسبب انجازات الطائفة الواضحة في مجال تنظيمها وتقدمها الاجتماعي والثقافي لا حاجة بعد ، بحسب رأي الحكومة ، الى أن تعالج شؤونها من قبل دوائر حكومية خاصة »(١٥٨) . غير انه اتضح ، بعد مرور أربع سنوات على هذه الخطوة ، انها لم تكن الا من قبيل الدعاية ، وان مستشار رئيسة الحكومة للشؤون العربية لا يزال يهتم بشؤون الدروز عامة(١٥٩) . واستمرارا في السير في هذا الخط ، أعلن في مرحلة لاحقة أن السلطات ستقيم مدارس خاصة للطلاب الدروز ، بينما يجري اعداد كتاب خاص عن تاريخهم ليستعمل للتدريس في تلك المدارس(١٦٠) . ومما لا شك فيه ان تدخل السلطات الاسرائيلية في شؤون الدروز بهذه الصورة أصبح ممكنا بفضل ذلك التعاون الوثيق بينها وبين بعض الزعامات العائلية بين الدروز ، لخدمة المصالح المشتركة للطرفين على حساب الدروز عامة ، وهي الزعامات التي قوي مركزها من جراء ذلك بصورة لم تعد السلطات قادرة معها على تجاهلها ، وان أرادت ذلك . ففي سنة ١٩٦٦ ، وعلى سبيل المثال ، أحيل أحد قضاة المحكمة الدرزية على التقاعد بعد أن بلغ السبعين من عمره ، كما يحدث عادة لكل قضاة المحاكم المدنية والدينية في اسرائيل على اختلاف أشكالها ، ولكن هذا الاجراء لم يعجب ذلك القاضي وأنصاره ، وفي الوقت نفسه لم تستطع السلطات تعيين قاض آخر مكانه ، مما هدد بشل نشاط المحكمة ، فعمد الكنيست الى الموافقة على قانون خاص يسمح للمحكمة بالنظر في القضايا المعروضة عليها بهيئة مؤلفة من قاضيين فقط ، وسمح للقاضي المذكور بممارسة مهماته حتى سن الخامسة والسبعين(١٦١) . ولكن بعد مرور فترة السنوات الخمس المذكورة لم يكن بالامكان ، نظرا الى الخلافات بين الاعضاء الدروز في لجنة تعيين القضاة وهي الخلافات التي تتحمل السلطات مسؤولية قدر كبير منها(١٦٢) ، تعيين قاض آخر مكان القاضي المتقاعد ، فلجأ الكنيست الى تعديل القانون نهائيا حيث سمح للمحكمة بمزاولة أعمالها بهيئة مكونة من قاض منفرد(١٦٣) . وهي اجراءات ما كانت السلطات الاسرائيلية لتلجأ اليها ، استنادا الى هذه المبررات بالذات ، بالنسبة الى أية محكمة أخرى .

ان السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه الدروز لم تمر دون مقاومة العديد من أبناء الطائفة لها ، ان كان ذلك بسبب مصادرة الاملاك الدرزية(١٦٤) ، او الاعتراض على تجنيد الشبان الدروز(١٦٥) ، خصوصا بعد أن اتضح ان الخدمة في قوات الجيش والشرطة الاسرائيلية لا تمر دون ضحايا(١٦٦) . ولكن هذه المعارضة بقيت ، على أية حال ، محدودة النطاق ، بينما تميز موقف عامة الدروز بالسكوت على هذه السياسة أو محاولة التعايش معها على الاقل ، وبصورة يصعب معها القول ان محاولة السلطة لفصل الدروز عن باقي العرب لم تحظ بالنجاح ، وهو النجاح الذي يشكل جزءا من الانجاز الكبير الذي حققه النظام الاسرائيلي عندما تمكن من تفتيت الوجود العربي سياسيا داخل اسرائيل باتباع العرب بعجلة الاحزاب الاسرائيلية على اختلاف أنواعها .

---

٧٥ — انظر يهوشواع بوراث ، « عصبة التحرر الوطني » ، « هامزراح هيحاداش » ، السنة الرابعة عشرة ، العدد ٤ ، ١٩٦٤ . ص ٣٥٤ — ٣٦٦ . وانظر ايضا يعقوب شمعوني ، « عرب فلسطين » ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣ — ٣٤٥ .